الصباح الاقتصادية
12
العدد 2396 - السنة الثامنة
الأحد 13 جمادى الأولى 1437 - الموافق 21 فبراير 2016
Sunday 21 February 2016 - No.2396 - 8th Year

الأمر يتطلب تقديم برنامج متكامل يغطي كل جوانب الإصلاح

«الشال»: الفارق في مشكلة «النفط» هو القدرة على شراء الوقت

أوضح تقرير "الشال" أن الإصلاح حزمة متكاملة، والترشيد أحد بنودها الرئيسية، وطرح تلك الحزمة المفقودة التي تتحدث وبالأرقام عن وقف الهدر والتدرج في تنويع وزيادة الإيرادات بالإضافة إلى الترشيد، يفترض أن تصدر في جهد محترف مكتوب ومتكامل محدد بمدى زمني ومدعوم بالرأي الكمي. وكل ما يطرح الآن، هو تصريحات لمسؤولين نتيجتها النهائية هي تفويض إحتمالات تبني ونجاح أي حل، فالمسئولين دون إستثناء، يعطون تصريحات متناقضة لكل منهم بإختلاف الوقت، وفيما بينهم في نفس الوقت، وذلك يضعف الصدقية والموقع التفاوضي لهم جميعاً.

لقد مرت سنة ونصف السنة منذ بدء أزمة سوق النفط بحجمها الحالي، ولم تقم الدولة بكل مؤسساتها بأي جهد إصلاحي، والواقع أن، المؤشرات توحي بالعكس، ولابد من التأكيد على أن أسعار النفط لا يمكن أن تستمر عند مستوى 30 دولار أمريكي للبرميل، أي أنها لابد وأن ترتفع حتى ولو هبطت عن هذا المستوى على المدى القصير. وقد ينخفض مستوى العجز إلى النصف، ومن دون جهد يذكر، لمجرد أن المستهلكين والمنتجين على حد سواء مصابون بالضرر عند هذا المستوى من الأسعار، وحينها سوف يصبح تسويق أي إجراءات إصلاح مستحقة شبه مستحيل. الأمر الذي لا جدال حوله، هو، أن سياسة الدولة المالية غير مستدامة عند 30 دولار أمريكي للبرميل، وغير مستدامة عند 60 دولار أمريكي للبرميل، وغير مستدامة عند 100 دولار أمريكي للبرميل، والأخير لن يتحقق على المدى المنظور.

الفرق هو في المدى الزمني الذي لابد بعده من الإصطدام بالحائط، أي أن الفارق هو في القدرة على شراء الوقت، وكلما تأخر، تضخمت تكلفة الإصطدام، وأشد الضرر حدث عندما كانت أسعار برميل النفط فوق الـ 100 دولار أمريكي، والإدارة العامة كانت تمد لحافها لكي يغطي أبعاداً غير مستدامة، ويشمل فساد وشراء ذمم وهدر غير مسبوقين. وعامل الوقت حرج وخطر، وما أهدر من وقت منذ خريف عام 2014 كان ثميناً جداً، وتكاليف إهداره لا يمكن تعويضها، والمؤشرات المستقاة من تصريحات المسئولين توحي بأنهم لا يعطون أهمية لعنصر الزمن، أو حتى لا يعونه.

وعندما يشتكي رئيس الوزراء من جهاز إداري مترهل وغير قادر، وهو رئيس السلطة التنفيذية، يتلاشى الأمل بالإصلاح، لأن المسئول الأول عن ذلك الجهاز يبادر بالإصلاح، ولا يكرر شكاوي غيره. وعندما تراوح التصريحات ما بين حلاقة بالموس ومساس وعدم مساس بجيب المواطن، من كل المسئولين، ويعتبر مشروع الموازنة القادمة مؤشر إصلاح هيكلي جذري، يتلاشى الأمل بالإصلاح لأنها لا تعدو كونها ردود فعل خاطئة، بينما الفعل غائب وسوف يغيب.

والوضع خطير، والأمر يتطلب تقديم برنامج متكامل يغطي كل مناحي الإصلاح، زيادة الإيرادات وفقاً لقدرة كل طرف، وقف الهدر، وتحميل تكلفة الترشيد وفقاً لقدرة كل طرف، وتقديم نماذج قاطعة على مواجهة فساد مستشري، ذلك كله خارج قدرة الإدارة العامة الحالية. ولا يمكن أن يتحقق سوى بجهد صادق ومحترف، فالفشل في الإصلاح يعني أن يدفع الغالبية العظمى من الناس ثمناً باهظاً، وكل المطلوب من الإدارة الحالية، هو إكرامنا بوقف تصريحاتهم، وأن يبادر مسئولين غيرهم عمل إصلاحي حقيقي، تأخيره يفقدنا ما تبقى من أمل.

قانون تنظيم الوكالات التجارية

حاز قانون تنظيم الوكالات التجارية على إجماع حضور جلسة مجلس الأمة بتاريخ 2016/02/09، ويبقى نشره في الجريدة الرسمية ليصبح نافذاً، وكنا قد إنتقدنا مسودة لمشروع القانون في تقريرنا المنشور في 27 ديسمبر 2015، وكانت لجنة الشئون المالية والاقتصادية في المجلس قد طلبت في شهر نوفمبر 2015 سحب تقريرها حول المشروع لتجري تعديلات عليه، وجاءت التعديلات بالإتجاه الصحيح، وطالت التعديلات أهم مادتين في القانون المكون من 22 مادة وهما المادتان (4) و(5).

والمادة (4) أجازت وجود وكيل أو أكثر للوكالة، ذلك يعني أن فتح باب الخيار للموكل وفتح باب التنافس بين أكثر من وكيل لصالح العميل، والنتيجة المتوقعة، سلعة وخدمة أرخص، ونوعية أفضل. والأصل في التشريعات هي الإنحياز للمستهلك أو العميل، لا لشيء، وإنما لأنهم الأغلبية، ولأن دخولهم أدنى، وذلك في صالح التشريع أيضاً، لأنه يبنى على قاعدة مستقرة. والمادة (5)، أتاحت للمستورد الحق في الحصول على خدمة الوكيل وعلى ما يحتاجه من قطع غيار مادام الضمان للسلعة المستوردة موجود، ومواصفات البلد أو الإقليم تمت مراعاتها في السلعة المستوردة، وذلك وإن بشكل غير مباشر يفتح باب المنافسة مع أسواق دول الجوار ومع سوق بلد المنشأ، ومع المنافسة، تنخفض الأسعار وتتحسن الخدمة، وهو هدف أصيل للتشريع.

وهناك مواد أخرى تحمي حقوق الوكيل وهو أمر مشروع، وأيضاً تفرض عليه توفير كافة الخدمات وقطع الغيار، وهو أيضاً عمل تنظيمي مطلوب، وتلك المواد راعت الموازنة ما بين الحقوق والواجبات وهي قاعدة قانونية جيدة. ويبقى دائماً هناك خوف من إنحراف اللائحة التنفيذية، سواء بالإستخدام المفرط للإستثناءات، أو المرونة إلى حدود الرخاوة بالتفسير والتي يمنحها القانون، أو الإطالة والتعقيد، بما يضعف من فاعلية القانون.

وعلى أي الأحوال، كان غرضنا من الإنتقاد المبكر لمسودة مشروع القانون هو الإسهام في حماية التشريع، وإن كنا قد إستعجلنا فنحن نعتذر، ولكن، هدفنا في كل الأحوال هو إستباق حدوث خطأ يصعب إصلاحه.

خصائص التداول في سوق الكويت للأوراق المالية - يناير 2016

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها "حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين"، عن شهر يناير 2016، والمنشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، لكن نصيبهم إلى هبوط، إذ استحوذوا على 45.4% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (51.3% في يناير 2015)، و37.3% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (48.5% في يناير 2015). وباع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 128.307 مليون دينار كويتي، كما اشتروا أسهما بقيمة 105.429 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، الأكثر بيعاً، بنحو 22.878 مليون دينار كويتي.

واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 36.3% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (26.4% في يناير 2015)، و26.2% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (27.3% في يناير 2015)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 102.615 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 74.179 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر شراءً، بنحو 28.436 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 18.7% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (16.6% في يناير 2015)، و17.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (14.6% في يناير 2015)، وقد اشترى هذا القطاع اسهما بقيمة 52.988 مليون دينار كويتي، في حين باع اسهما بقيمة 50.638 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، شراءً، بنحو 2.350 مليون دينار كويتي فقط.

وآخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 10.4% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (6.7% في يناير 2015)، و7.7% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (8.5% في يناير 2015)، وقد باع هذا القطاع اسهما بقيمة 29.533 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهما بقيمة 21.626 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، بيعاً، بنحو 7.907 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقدكان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ اشتروا أسهما بقيمة 254.471 مليون دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 90% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (86.5% في يناير 2015)، في حين باعوا أسهما بقيمة 227.625 مليون دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 80.5% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (88.6% في يناير 2015)، ليبلغ صافي تداولاتهم، بيعاً، بنحو 26.846 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الأخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، نحو 14.9%، (8.6% في يناير 2015)، وباعوا ما قيمته 42.233 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المشتراة، نحو 21.879 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 7.7% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (11.6% في يناير 2015)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر بيعاً، بنحو 20.354 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، نحو 4.5%، (2.8% في يناير 2015)، أي ما قيمته 12.800 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة، نحو 2.2%، (1.9% في يناير 2015)، أي ما قيمته 6.308 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، بيعاً، بنحو 6.492 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه، إذ أصبح نحو 85.3% للكويتيين و11.3% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.4% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 87.5% للكويتيين و10.1% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2.3% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي في يناير 2015، أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد، ولكن، لابد من التنبيه إلى أن البورصة تمر بحالة من الشحة الشديدة في السيولة، وبعض التغيير في سلوكيات التداول قد يكون نتاج تلك الشحة وليس بالضرورة تغير أصيل في ظروف سيولة عادية.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 1.2%، ما بين نهاية ديسمبر 2015 ونهاية يناير 2016، (مقارنة بارتفاع أكبر بلغت نسبته 22.5% ما بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية يناير 2015). وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية يناير 2016، نحو 26.154 حساباً، أي ما نسبته نحو 7.2% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 25.844 حساباً في نهاية ديسمبر 2015، أي ما نسبته نحو 7.1% من إجمالي الحسابات.

نتائج بنك الخليج 2015

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله، للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً، وللسنة السادسة على التوالي، منذ أزمة العالم المالية، وبعد خصم -الضرائب-، بلغت نحو 39 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 3.5 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 10%، مقارنة بنحو 35.5 مليون دينار كويتي، لعام 2014. وحقق البنك أرباح تشغيلية قبل خصم المخصصات، بنحو 108.2 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 1.4 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 106.8 مليون دينار كويتي. ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى الارتفاع في إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات. ويعرض الرسم البياني التالي، التطور في مستوى أرباح البنك خلال الفترة (2008-2015).

وبلغت جملة الإيرادات التشغيلية للبنك نحو 168.5 مليون دينار كويتي، بارتفاع قارب نحو 5.7 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 3.5%، عما كانت عليه في عام 2014، عندما بلغت نحو 162.8 مليون دينار كويتي. ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع معظم بنود الإيرادات التشغيلية، فارتفع بند صافي الأتعاب والعمولات بنحو 2.2 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 30.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 27.9 مليون دينار كويتي في عام 2014. وارتفع، أيضاً، بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 1.2 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 1%، وصولاً إلى نحو 118.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 117.7 مليون دينار كويتي (وذلك نتيجة ارتفاع إيرادات فوائد بنحو 0.6%، مقارنة بانخفاض مصروفات الفوائد بنحو 0.5%). بينما انخفض بند صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات بنحو 114 الف دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 8.5 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 8.6 مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 4.2 مليون دينار كويتي، لتصل إلى نحو 60.2 مليون دينار كويتي، مقابل نحو 56 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2014، نتيجة ارتفاع بند مصروفات أخرى بنحو 4.6 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 13.1 مليون دينار كويتي، (وتتضمن مبلغ بنحو 7.4 مليون دينار كويتي ناتج عن عكس مخصص قانوني انتفت الحاجة إليه)، مقارنة مع 8.5 مليون دينار كويتي في عام 2014. وانخفض إجمالي المخصصات بنحو 2.3 مليون دينار كويتي وصولاً إلى نحو 67.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 69.5 مليون دينار كويتي. وبذلك، ارتفع هامش صافي ربح البنك إلى 23.3%، مقارنة بنحو 21.3% في عام 2014.

وتظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد ارتفع بما قيمته 106.8 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 2%، ليصل إلى نحو 5.438 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 5.331 مليار دينار كويتي، في ديسمبر 2014. وارتفع بند القروض والسلف للعملاء بنسبة 1.4%، أي ما قيمته 50.5 مليون دينار كويتي، ليصل إجمالي القروض إلى نحو 3.634 مليار دينار كويتي (66.8% من إجمالي الموجودات)، مقابل 3.583 مليار دينار كويتي (67.2% من إجمالي الموجودات)، في ديسمبر 2014. وانخفضت نسبة القروض غير المنتظمة إلى نحو 2.7%، مقارنة بنحو 3.2% في عام 2014. وارتفع بند نقد والنقد المعادل بنحو 229.7 مليون دينار كويتي، وبنسبة 37.8%، وصولاً إلى نحو 837 مليون دينار كويتي، (15.4% من إجمالي الموجودات) مقارنة مع 607.4 مليون دينار كويتي (11.4% من إجمالي الموجودات)، وتحقق نتيجة ارتفاع بند ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال ثلاثين يوماً بنحو 66.6%.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 79.9 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 1.7% لتصل إلى نحو 4.899 مليار دينار كويتي، مقارنة بنهاية عام 2014، حين بلغت نحو 4.820 مليار دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند ودائع العملاء بنحو 175.7 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 4.8%، وصولاً إلى نحو 3.837 مليار دينار كويتي، (78.3% من إجمالي المطلوبات) مقارنة مع 3.662 مليار دينار كويتي (76% من إجمالي المطلوبات) بينما انخفض بند المستحق للبنوك نحو 93.3 مليون دينار كويتي، أي 26.3%، وصولاً إلى 261.4 مليون دينار كويتي (5.3% من إجمالي المطلوبات) مقارنة مع 354.7 مليون دينار كويتي (9.7% من إجمالي المطلوبات). وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول نحو 90.1% مقارنة بنحو 90.4% في عام 2014.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية، إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك، قد سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع نهاية عام 2014، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC)، ليصل إلى نحو 13.1%، قياساً بنحو 12.5%، وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE)، ليصل إلى 7.4%، بعد أن كان عند 7.1%. وارتفع مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA)، ليصل إلى نحو 0.72%، قياساً بنحو 0.68%. وارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS)، حين بلغت نحو 13 فلس، مقارنة مع ربحية نهاية عام 2014، والبالغة 12 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 20 مرة، (أي تحسن)، مقارنة بنحو 24.2 مرة. وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد بنحو 8.3%، مقارنة بتراجع للسعر السوقي للسهم، وبحدود 10.3%. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.5 مرة، مقارنة بنحو 1.6 مرة، في نهاية عام 2014. وأعلن البنك عن نيته توزيع 4% أرباح نقدية، بنسبة 4% من القيمة الإسمية للسهم، أي ما يعادل 4 فلس كويتي. وهذا يعني أن السهم قد حقق عائداً نقدياً بلغت نسبته 1.5% على سعر الإقفال المسجل في نهاية 2015/12/31 والبالغ 260 فلس كويتي للسهم الواحد. وكانت توزيعات عام 2014، عبارة عن توزيعات أسهم منحة بنحو 5%.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، اقل نشاطاً، إذ انخفضت جميع المؤشرات، من مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام أيضاً، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 333.1 نقطة وبانخفاض بلغ قيمته 1.5 نقطة ونسبته 0.4% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 32.8 نقطة، أي ما يعادل 9% عن إقفال نهاية عام 2015.

بنك الخليج يحقق أرباحاً صافية بلغت نحو 39 مليون دينار خلال 2015 مرتفعة بنحو 10% عن 2014

	البيان	2015/12/31 (ألف دينار كويتي)	2014/12/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
⇧	مجموع الأصول	5,437,716	5,330,878	106,838	٪2.0	⇧
⇧	مجموع المطلوبات	4,899,460	4,819,517	79,943	٪1.7	⇧
⇧	مجموع حقوق الملكية	538,256	511,361	26,895	٪5.3	⇧
⇧	مجموع الإيرادات التشغيلية	168,456	162,783	5,673	٪3.5	⇧
⇧	مجموع المصروفات التشغيلية	60,239	55,999	4,240	٪7.6	⇧
⇩	المخصصات	67,232	69,517	(2,285)	٪3.3-	⇩
⇧	الضرائب	1,983	1,807	176	٪9.7	⇧
⇧	صافي الربح	39,002	35,460	3,542	٪10	⇧
	المؤشرات					
⇧	العائد على معدل الأصول	٪0.72	٪0.68			⇧
⇧	العائد على معدل حقوق الملكية	٪7.4	٪7.1			⇧
⇧	العائد على معدل رأس المال	٪13.1	٪12.5			⇧
⇧	ربحية السهم الواحد (فلس)	13	12	1	٪8.3	⇧
⇩	إقفال سعر السهم (فلس)	260	290	(30)	٪10.3-	⇩
	مضاعف السعر على ربحية السهم (P.E)	20	24.2			
	مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P.B)	1.5	1.6			

جدول يوضح صافي أرباح بنك الخليج

	اسم الشركة	سعر الشراء 2016/02/18	سعر البيع 2016/02/11	التغير %	إقفال 2015	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	354.1	359.5	(1.4)	401.1	(11.7)
2	بنك الخليج	165.8	167.4	(1.0)	211.3	(21.5)
3	البنك التجاري الكويتي	410.4	410.4	0.0	402.3	2.0
4	البنك الأهلي الكويتي	225.9	229.2	(1.4)	245.5	(8.0)
5	بنك الكويت الدولي	202.2	200.1	1.0	235.5	(14.1)
6	بنك برقان	352.2	352.2	0.0	424.2	(17.0)
7	بنك وربة	307.2	302.4	1.6	359.6	(14.6)
8	بيت التمويل الكويتي	918.5	907.4	1.2	1,052.0	(12.7)
	قطاع البنوك	360.6	362.3	(0.5)	409.7	(12.0)
9	التسهيلات التجارية	124.1	111.2	11.6	125.6	(1.2)
10	الاستثمارات المالية	198.6	190.5	4.3	235.1	(15.5)
11	الاستثمارات الوطنية	95.6	99.4	(3.8)	110.7	(13.6)
12	شركة الكويت للتمويل	1,225.6	1,203.4	1.8	1,292.5	(5.2)
13	المستثمرون للتمويل والاستثمار	45.1	40.3	11.9	43.7	3.2
	قطاع الاستثمار	328.5	318.4	3.2	347.4	(5.4)
14	الكويت للتأمين	68.4	70.6	(3.1)	67.3	1.6
15	الخليج للتأمين	427.7	427.7	0.0	427.7	0.0
16	الأهلية للتأمين	170.9	170.9	0.0	199.0	(14.1)
17	وربة للتأمين	88.2	85.2	3.9	88.2	0.0
	قطاع التأمين	166.6	167.6	(0.6)	162.9	(3.9)
18	عقارات الكويت	76.3	73.9	3.2	88.6	(13.9)
19	العقارات المتحدة	185.6	187.6	(1.1)	193.7	(4.2)
20	الوطنية العقارية	198.7	192.2	3.4	187.8	5.8
21	المصالح العقارية	1,332.5	1,413.2	(5.7)	1,494.0	(10.8)
	القطاع العقاري	174.0	176.3	(1.3)	184.3	(5.6)
22	مجموعة الصناعات الوطنية	101.9	98.3	3.7	112.6	(9.5)
23	صناعات الكويت	550.2	550.2	0.0	595.5	(7.6)
24	صناعات الورق والتغليف	104.9	104.9	0.0	104.9	0.0
25	الخليج للكيبلات والصناعات الكهربائية	139.9	139.9	0.0	149.9	(10.7)
26	المدارات والخدمات البحرية	69.7	69.7	0.0	64.8	7.6
	القطاع الصناعي	169.3	167.8	1.0	172.4	(7.6)
27	السهب الكويتية	703.0	703.0	0.0	577.5	21.7
28	الصناع الكويتية	115.5	115.5	0.0	115.5	0.0
29	المخازن العمومية	1,668.8	1,630.0	2.4	1,862.8	(10.4)
30	شركة زين	355.8	322.6	9.7	353.8	0.0
31	شركة الصفاة للنجارة	8.3	9.2	(9.8)	11.7	(29.1)
	قطاع الخدمات	577.3	582.7	4.5	598.6	(3.6)
32	أفن وتجارة العراقي	106.7	103.3	3.3	106.7	0.0
33	شركة الصفاة للنجارة	72.8	72.6	0.0	81.8	(11.2)
34	المتحدة للدواجن	62.7	62.7	0.0	65.3	(4.0)
35	الكويتية للأغذية المركزية	2,148.1	2,345.2	(8.4)	1,970.7	9.0
	قطاع الأغذية	735.8	797.4	(7.7)	681.6	8.0
36	الشركة الأهلية للإسمنت والتنمية الصناعية	350.0	345.8	1.2	362.5	(3.4)
37	إسمنت الخليج	298.4	318.5	(6.3)	322.6	(7.5)
38	إسمنت الوطنية	515.0	515.0	0.0	588.6	(12.5)
	الشركات غير الكويتية	219.0	221.9	(1.3)	228.6	(4.2)
	المؤشر العام	333.1	334.6	(0.4)	365.9	(9.0)

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الثالث